

## الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان

الفاتح محمد عثمان مختار (\*)

**الملخص:** تناول هذا البحث بالوصف والتحليل الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، مبيناً لمفهوم الفساد الاقتصادي، وموضحاً لأسبابه وأنواعه، ومحللاً لآثاره على الأداء الاقتصادي في السودان. جاءت أهم النتائج التي توصل إليها البحث بأن استشراء ظاهرة الفساد الاقتصادي في السودان أدت إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، كما أوضحت النتائج أيضاً أن أسلوب الترضيات السياسية مع المسلحين أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وهروب الاستثمارات الأجنبية إلى خارج السودان مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات. كما أبرزت النتائج أن التركيز على الإنفاق على القطاعات التي تضمن استمرار السلطة والنفوذ وإهمال الإنفاق على القطاع الزراعي أفقد السودان ميزة التواجد في الأسواق الخارجية والمنافسة فيها. وجاءت التوصيات بضرورة العمل على تشغيل الطاقات العاطلة، والعمل على إيقاف أسلوب الترضيات السياسية مع المسلحين، واتباع الأساليب الحاسمة معهم، بالإضافة إلى التركيز على الإنفاق على القطاع الزراعي حتى يعود السودان للظهور في الأسواق الخارجية والمنافسة فيها.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، الأداء الاقتصادي، السودان.

### Economic Corruption and its Impact on Economic Performance in Sudan

*Elfatih M. Osman Mukhtar*

**Abstract:** This research describes and analyses the economic corruption and its impact on economic performance in Sudan, indicating the concept of economic corruption, and explaining the causes and types, and analyzing its economic performance on the Sudan. The most important findings are the spread of the phenomenon of economic corruption in Sudan, led to an increase of unemployment and poverty. The results also showed that the method of political compromises and courtesy with the rebellions who could threaten the national security of the regime led to the political instability and the flight of foreign investment to the outside Sudan, which have a negative impact on the balance payments. The results also revealed that the focus on spending on sectors that guarantee the continuation of power and influence and the neglect of spending on the agricultural sector, Sudan will lose the advantage of presence and competition in the foreign markets. The recommendations included the necessity to employ the idle energies and to work to stop the method of political courtesy with the militants, and applying decisive and deterrent methods with them. The focus also should be on spending on agricultural sector to get back Sudan to appear and compete in the foreign markets.

**Keywords:** Economic Corruption, Economic Performance, Sudan.

**المقدمة:**

يعاني العالم اليوم الكثير من الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي تترك المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في الدول المختلفة، ومن هذه المشاكل ظاهرة الفساد الاقتصادي والذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد انتشرت هذه الظاهرة في بلدان العالم النامي ووفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية فإن الفساد في العالم النامي يتجاوز نصف الفساد العالمي<sup>١</sup>.

إن الفساد الاقتصادي أصبح مشكلة خطيرة وظاهرة مرضية مستعصية يهدد البلدان النامية بعد أن تفشت جرائمه وزادت معدلاته، وهذا يرجع إلى ضعف الوازع الديني في المقام الأول ثم ثانياً يعود إلى مسألة قصور التدابير اللازمة لعلاج مشكلة الفساد الاقتصادي من ضعف وانعدام الثقة في التشريعات والقوانين الجنائية بالبلدان النامية وضعف آليات المساءلة والشفافية، وهذا ما أدى إلى انتشار الفساد في الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال العام والخاص وتحول إلى سلوك متعارف عليه منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين في الوظائف المختلفة وفي المقابل ألحق الخسائر الاقتصادية ببلدان أولئك المسؤولين والتي تتمثل في الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية لمجتمعاتهم<sup>٢</sup>.

**مشكلة البحث:**

أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية International Transparency المعنية بمراقبة ممارسات الفساد والحث على مكافحته وتطويره في تقريرها عن الفساد العالمي لعام ٢٠١٢ إلى أن السودان يعد ثاني أفقر دولة في العالم العربي بعد الصومال، وجاء ترتيب السودان في المركز (١٨) من (١٩) دولة في مؤشر مدركات الفساد بالدول العربية، كما أشار تقرير المراجع العام السوداني لعام ٢٠١٢ إلى كمية المال العام المهتر من جراء الفساد يصل لأكثر من ١٣.٧ مليار دولار مما يوضح أن هناك كثير من ممارسات الفساد كالاعتداء على المال العام وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة، والاختلاس والنصب والرشوة والسرقة والغش وتلوث البيئة... الخ، وجود وتعدد هذه الصور من الفساد واختلافها يضر بالأداء الاقتصادي في السودان.

**فرضيات البحث:**

١. يؤدي انتشار الفساد الاقتصادي في السودان إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.
٢. تؤدي كثرة الصراعات والنزاعات السياسية على السلطة والثروة في السودان إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وعزوف المستثمرين من الاستثمار في السودان.
٣. تبني النخب الحاكمة في السودان لأسلوب الترضيات السياسية يتسبب في إحداث تغييرات كبيرة على مستوى السلطة والثروة تؤدي إلى حدوث اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة بالبلاد.
٤. يؤدي عدم الاستقرار السياسي في السودان إلى تركيز الإنفاق على القطاعات التي تضمن استمرار السلطة وتدفع الثروة كالإنفاق على القطاع العسكري، ويؤدي إلى إهمال القطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع الزراعي مما يفقد السودان ميزة التواجد في الأسواق الخارجية والمنافسة فيها ويضر ذلك بالأداء الاقتصادي بصفة عامة.
٥. ضعف آليات المراقبة والمساءلة في السودان يؤدي إلى الاعتداء على المال العام والسرقة والاختلاسات.

<sup>١</sup> تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٠.

<sup>٢</sup> خلف بن سليمان النمري، الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص٢.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، من حيث مفهوم الفساد الاقتصادي، وأسبابه، وأنواعه وأشكاله، وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان.

**منهجية البحث:**

سيقوم هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي بوصف وتحليل الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، موضحاً لمفهوم الفساد الاقتصادي في اللغة وفي الاصطلاح وعند علماء الاقتصاد الإسلامي ومبيناً لأسباب الفساد الاقتصادي وأنواعه، ومحللاً لأثر الفساد الاقتصادي على الأداء الاقتصادي في السودان.

**١. مفهوم الفساد الاقتصادي:****١-١ مفهوم الفساد في اللغة:**

الفساد في اللغة من الفسد فهو فاسد والمفسدة خلاف المصلحة، وهو مأخوذ من الفعل يفسد إذا ذهب صلاح الشيء، وهو نقيض الصلاح، وخروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً ويقال فسد الشيء بمعنى أنه لم يعد صالحاً، وفسدت الأمور أي اضطربت، وفسد العقل بطل، وفسدت الأمور أي اضطربت وأدركها الخلل<sup>١</sup>.

**٢-١ مفهوم الفساد في الاصطلاح:**

لا يخرج مفهوم الفساد في الاصطلاح عن المعنى اللغوي، حيث عرفه الإمام الفيروز أبادي بأنه " أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة"<sup>٢</sup>. ويعرف الشيخ الصابوني الفساد على أنه العدول عن الاستقامة<sup>٣</sup>.  
**وعند أكثر العلماء:** الفاسد مرادف للباطل، وكل باطل فاسد، ووردت كلمة الفساد في القرآن الكريم ما يقارب خمسين مرة بصيغ وأساليب مختلفة تندد بالفساد وتبين خطورته، كما وردت في الأحاديث النبوية الشريفة، وفي كلام العرب، وجميعها تدل على أن الفساد ضد الصلاح.

**٣-١ بعض التعاريف المختارة للفساد:**

يطلق لفظ Corruption بالإنجليزية الفساد وهو مشتق من الفعل اللاتيني rumpere بمعنى الكسر أي شيئاً ما تم كسره، وسعيماً منا لتعريف الفساد حاولنا إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض المفكرين الغربيين والعرب، وحتى بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي حيث وجدناها تختلف فيما بينها وفقاً لطبيعة ظاهرة الفساد:

- الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين.
- الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية.
- الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة.
- الفساد هو أسلوب من أساليب الاستغلال الاجتماعي المصاحب لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية.

فالفساد إذا يحدث عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات عمومية أو خاصة بتقديم رشاي للاستفادة من إجراءات عامة للتغلب على منافسين، بمعنى تحقيق أرباح خارج الإطار

<sup>١</sup> شيبوط سليمان وسباوي محمد، مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠١١.

<sup>٢</sup> الفيروز أبادي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٤، ص ٣٢٠.

القانوني المتفق عليه، كما يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في الوظائف بطرق غير قانونية، ونهب أموال الدولة<sup>١</sup>.  
وأينما كان الأمر فإن الإفساد يمكن أن يراد به<sup>٢</sup>. الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى مع الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق السوية. وضده الإصلاح والصلاح، وهو التعمير والذي ذكره الحق تبارك وتعالى في محكم كتابه العزيز وطلبه من عباده، قال تعالى (وَالِي تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَفُومَ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ ثَابَرُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) هود: الآية ٦١.

#### ٤-١ الفساد الاقتصادي عند علماء الاقتصاد الإسلامي:

في الحقيقة لم يكن هناك تعريف واضح للفساد عند المحدثين من علماء الاقتصاد الإسلامي ولكننا على ضوء الأحكام السياسية والقواعد الاقتصادية العامة التي جاء بها القرآن الكريم، وجاءت السنة النبوية مفسرة وموضحة لها، ومن خلال اجتهاد الفقهاء في مجال عقود المعاملات، وما يرتبط بها من النشاط الاقتصادي بالوقوف على ما قدمته الممارسة الاقتصادية في صدر الإسلام وبخاصة في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز من رخاء اقتصادي حيث بلغت الدولة الإسلامية الغنى ما زاد عن حاجات المسلمين. فإنه يمكننا أن نتوصل إلى تعريف للفساد من وجهة نظر علماء الاقتصاد الإسلامي فنقول بأنه<sup>٣</sup>: جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو الالتفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية الروحية.  
وبعبارة أخرى فإن الفساد الاقتصادي يتمثل في التركيز أثناء الممارسة الاقتصادية عملاً وإنتاجاً وتوزيعاً على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية وإهمال الجوانب الأخرى، كعدم الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وإنفاقه، وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال وإساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهره الذي يقوم عليه، ويفرغ مساره التطبيقي من وسائله المشروعة التي تكفل له الوجود الحقيقي والأداء المنشود.

#### ٢. أسباب الفساد الاقتصادي:

##### ١-٢ الأسباب الاجتماعية:

يُفسر المدخل الاجتماعي الفساد بعوامل اجتماعية ثقافية بحتة، حيث يعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في الغالبية نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي، بل على العكس يشكل جنوحاً اجتماعياً هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي، وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره، أي أنه يعيد مظاهر الفساد إلى البيئة الاجتماعية وبنية العلاقات السائدة بين الناس ومظاهر الاضطراب والخلل في البناء الاجتماعي وسيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل في مؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة، وبذلك يكون التركيز على ما يسمى (بفلكور الفساد) الذي يجعل الناس يتصورون ويعتقدون أن هذا الفساد واقع أفرزته الثقافة.  
وللتدليل على هذه الفكرة، فإن المجتمعات النامية تتميز بسمات تجعل احتمال حدوث الفساد فيها أكبر مقارنة مع المجتمعات الأخرى، فهي مجتمعات تقدر العادات والتقاليد وتشدد على

<sup>١</sup> منصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي - دراسة اقتصادية تحليلية - حالة الجزائر - بحث تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٠٤.

<sup>٢</sup> أسامة السيد عبد السمیع، الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع - دراسة فقهية مقارنة - دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٨.

<sup>٣</sup> رشاد حسن خليل، الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وأثاره وعلاجه) ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٥، ص ١٢.

السلطة بالمولد وليس بالجدارة وتميل إلى العقوبات الاجتماعية أكثر من القانونية، وتنتشر فيها الولاءات الخاصة كالولاءات الأسرية والحزبية والقبلية، وارتباط الفرد بأقاربه والقبيلة التي ينتمي إليها وما يتعلق بذلك من فكرة الواجب وحقوق المجتمع<sup>١</sup>.

## ٢-٢ الأسباب السياسية:

يشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية، حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسئولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يشترط أن يشمل تبادلاً للمال فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين<sup>٢</sup>.

ومن أهم الأسباب السياسية هي غياب القدوة السياسية أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظراً لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون وتفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، بالإضافة إلى ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

## ٢-٣ الأسباب الاقتصادية:

لا يمكننا حصر كل الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى ظهور الفساد الاقتصادي، وسنحاول أن نقدم أهمها فيما يلي:-

١. اتساع الدور الاقتصادي للدولة حيث أن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة الروتينية، وهناك من المسؤولين من يخفق في رفض تلك الرشاوي، وعليه فإن وضع بعض القيود والقواعد أو التنظيمات على استغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع في أيدي المسؤولين يمنحهم قوة احتكارية في إعطاء الرخص والتصاريح وحقوق الإنتاج أو التسويق... الخ، مما يمكن المسؤولين من ممارسة أشكال الفساد المختلفة وبشتى الصور للحصول على المكاسب الخاصة.

٢. ومن بين الأسباب الاقتصادية كذلك الفقر والأجر المتدني والبطالة، حيث يعد الفقر والبطالة وتدني معدلات الأجور من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار بعض مظاهر الفساد مثل الرشوة، والاعتداء على المال العام، والنصب والاحتيال والغش، وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة.

## ٣- أنواع الفساد الاقتصادي:

يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ. عرضي (فردى).

ب. مؤسسي.

ج. منتظم.

يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتاً وليس منتظماً.

<sup>1-</sup> Werlin, Herbert H, Poor Nations, Rich Nations: A theory of Governance , public Administration Review, Vol63, Issue,3, 2003.p331.

<sup>2-</sup> Hodess, Robin, Introduction in global Corruption Report 2004, Transparency International, P11.

وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات.

وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يعرف بالفساد المنتظم أو الممتد<sup>١</sup>.

وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وله ملامح تميزه عن غيره.

أ. إنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.

ب. يميل إلى أن يكون احتكاريًا.

ج. إنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

وخلاصة القول إن للفساد أشكال كثيرة، فقد يكون فردياً أو مؤسسياً أو منتظماً، وقد يكون الفساد مؤقتاً أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره وأن أخطر هذه الأنواع هو الفساد المنتظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملاً ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع.

#### ٤. انعكاسات الفساد الاقتصادي على الأداء الاقتصادي في السودان:

لا شك أن الفساد الاقتصادي لديه آثاراً سيئة، وأضراراً اجتماعية واقتصادية خطيرة على المجتمعات النامية ومنها السودان، فقد أدى استئثار ظاهرة الفساد الاقتصادي في السودان إلى زيادة معدلات البطالة والفقر في المجتمع، والتي يحدث عنها مشاكل ومفاسد اجتماعية واقتصادية خطيرة من تدمير للموارد البشرية نفسها، والموارد الطبيعية زراعية كانت أو معدنية<sup>٢</sup>.

ويشير مؤشر الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢<sup>٣</sup> إلى أن السودان احتل المركز الثاني في قائمة أكثر الدول العربية فساداً بعد الصومال، وجاء ترتيب السودان في المركز (١٨) من (١٩) دولة في مؤشر مدركات الفساد بالدول العربية قبل الصومال التي جاءت في المؤخرة. كما أن السودان يحتل المرتبة (١٧٣) عالمياً في مؤشر الفساد مقارنة بالمرتبة (١٧٧) في عام ٢٠١١، مما يؤكد تفشي ظاهرة الفساد في السودان. والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

#### الجدول رقم (١)

#### مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية

النقاط	البلد	ترتيب ٢٠١١	الترتيب عالمياً ٢٠١٢
٦٨	قطر	٢٢	٢٧
٦٨	الإمارات	٢٨	٢٧
٥٦	البحرين	٤٦	٥٣
٥١	الأردن	٥٦	٥٨
٤٨	عمان	٥٠	٦١
٤٧	الكويت	٥٤	٦٦
٤٤	السعودية	٥٧	٦٦
٤١	تونس	٧٣	٧٥

<sup>١</sup> Johnston, M., 1997, "What can be done about Entrenched corruption?" paper presented to the Ninth Annual Bank conference on Development Economics, the world Bank, Washington DC., 30 April – I May.

<sup>٢</sup> خلف سليمان النمري، ص ٢، (بتصرف).

<sup>٣</sup> - تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٢.

٣٧	المغرب	٨٠	٨٨
٣٤	الجزائر	١١٢	١٠٥
٣٢	مصر	١١٢	١١٨
٣١	موريتانيا	١٤٣	١٢٣
٣٠	لبنان	١٣٤	١٢٨
٢٦	سوريا	١٢٩	١٤٤
٢٣	اليمن	١٦٤	١٥٦
٢١	ليبيا	١٦٨	١٦٠
١٨	العراق	١٧٥	١٦٩
١٣	السودان	١٧٧	١٧٣
٨	الصومال	١٨٢	١٧٤

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٢.

وأشار تقرير المراجع العام السوداني لعام ٢٠١٢ إلى أن كمية المال العام المهدر جراء الفساد يصل لأكثر من ١٣.٧ مليار دولار<sup>١</sup>، وهذا المبلغ قد يوازي حجم العجز في موازنة عامين متتاليين حتى عنها السيد وزير المالية. وأكد المراجع العام أن هناك مبالغ فقدتها خزينة الدولة للعام ٢٠١٢ جراء الاعتداء على المال العام، وهذا ما أوضحتها منظمة الشفافية العالمية عن وجود الفساد المالي في السودان.

كما أن السودان تكثرت فيه الصراعات والنزاعات السياسية الداخلية من أجل الظفر بالسلطة والثروة، وترتب على عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة هروب الاستثمارات الأجنبية وعزوف المستثمرين من الاستثمار في السودان مما جعله يعاني من نقص حاد في النقد الأجنبي أدت إلى ظهور الكثير من مظاهر الفساد في سوق الصرف الأجنبي ترتب عليها انقسام هذا السوق إلى سوقين سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي بكثير ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، ويتم توجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، مما يفضي في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراره.

وقد ساهمت التغييرات الكثيرة في السلطة والثروة بين أفراد النظام الحاكم على مستوى الوزراء والمستشارين والولاء وبعض المسؤولين في السودان إلى إحداث اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة وحالة من الاستياء والتذمر كخاصية عادية للحياة في المجتمعات النامية، والسبب في ذلك هو أن توزيع الثروة والسلطة والامتيازات في المجتمع برتمه لا يحظى دائماً بقبول واسع النطاق، إذ يسهل نسبياً على أي فصيل نخبوي مستبعد من الحكومة أن ينشق سياسياً ويبدأ حركات النهب المسلح والسرقة والاعتصاب وهتك الأرواح من أجل لفت انتباه الحكومة والمواطنين مما يؤدي في النهاية إلى تبني النخب الحاكمة أسلوب الترضيات السياسية مع المسلحين الذين بإمكانهم أن يهددوا الاستقرار السياسي للنظام، وهذا هو السبب الأساسي في عدم الاستقرار السياسي في السودان، إذ يشهد السودان كثير من الحركات المسلحة في الغرب والشرق تهدد الأمن القومي السوداني وتجعل من السودان دولة غير جاذبة للاستثمارات الخارجية، وحتى المحصولات التي كان السودان يتميز فيها بميزة نسبية في التصدير فقدتها كالمشمم والقطن والصمغ العربي بسبب عدم الاستقرار السياسي وانصراف المزارعين عن الزراعة لقلة الدعم والإنفاق على القطاع الزراعي، والتركيز على الإنفاق على القطاعات التي تحقق استمرار السلطة وتدفع الثروة مما كان سبباً في سوء توجيه الموارد واتجاه الإنفاق صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام والدليل على ذلك تم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة كالإنفاق

<sup>١</sup> تقرير المراجع العام السوداني، ٢٠١٢.

على القطاع الزراعي والصناعي والإنفاق على تحسين مستوى المناطق الريفية والنائية مما تسبب في الإقبال الكبير على العاصمة الخرطوم وجعلها تنن من شدة الزحام والفوضى وانتشار الكثير من مظاهر الفساد كالسرقة والغش والرشوة والنصب والاحتيال وتلوث البيئة.  
ولا شك أن تفشي هذه الممارسات والصور من الفساد قد أضر كثيراً بالأداء الاقتصادي في السودان<sup>(١)</sup>.

### الخاتمة:

تم إلقاء الضوء على الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، وقد تناول البحث مفهوم الفساد الاقتصادي، والذي احتوى على تعريف الفساد في اللغة وفي الاصطلاح، وبعض التعاريف المختارة للفساد، وتعريفه عند علماء الاقتصاد الإسلامي، ثم تناول ثانياً أسباب الفساد الاقتصادي، وثالثاً أنواعه، وتطرق رابعاً لأثر الفساد الاقتصادي على الأداء الاقتصادي في السودان.

ظهر من البحث أن الفساد الاقتصادي لديه آثاراً سيئة ويحقق أضراراً اقتصادية واجتماعية خطيرة على المجتمعات النامية، فقد أدى استشراف ظاهرة الفساد الاقتصادي في السودان إلى زيادة معدلات البطالة والفقر. كما أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ إلى أن السودان احتل المركز الثاني في قائمة أكثر الدول العربية فساداً بعد الصومال مما يوضح تفشي ظاهرة الفساد في السودان، والذي أشار إليه تقرير المراجع العام لعام ٢٠١٢ إلى أن كمية المال العام المهدر جراء الفساد يصل لأكثر من ١٣.٧ مليار دولار، الأمر الذي يوضح أن حجم الفساد المالي في السودان وصل أرقاماً كبيرة مما يدعم ويؤكد تقرير منظمة الشفافية الدولية.

كما عانى السودان وما زال يعاني من الصراعات والنزاعات السياسية الداخلية من أجل الظفر بالسلطة والثروة مما تسبب في هروب الاستثمارات الأجنبية بالبلاد إلى دول أخرى وعزوف الكثير من المستثمرين من الاستثمار في السودان، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في النقد الأجنبي أفضى في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراريته.

كما أن تبني النخب الحاكمة أسلوب الترضيات السياسية مع المسلحين الذين بإمكانهم أن يهددوا الاستقرار السياسي للنظام أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في السودان مما جعل السودان دولة غير جاذبة للاستثمارات الخارجية وأفقده الكثير من المحصولات التي كانت تنافس في الأسواق الخارجية، والسبب في ذلك أن التهديد المستمر للمسلحين جعل الحكومة تركز على الإنفاق على القطاعات التي تحقق استمرارية السلطة والنفوذ كالقطاع العسكري وتهمل القطاعات الاقتصادية الهامة كالقطاع الزراعي والصناعي. كما أن إهمال الإنفاق على تحسين مستوى المناطق الريفية والنائية تسبب في الإقبال الرهيب على العاصمة الخرطوم بحثاً عن سبل الرزق والعيش الكريم والتعليم والصحة، مما جعل العاصمة تنن من شدة الزحام والفوضى وانتشار الكثير من مظاهر الفساد كالسرقة والغش والنصب والاحتيال والرشوة وتلوث البيئة مما أضر كثيراً بالأداء الاقتصادي في السودان.

### الاستنتاجات:

١. وضح من خلال الدراسة أن الفساد الاقتصادي في السودان أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.

(١) مشتاق خان، دور المجتمع المدني وشبكات النضال - الأتياع في تحليل الفساد، مؤتمر الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، ٢٤-٢٥ أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٢١، (بتصرف).



٢. يعد السودان من بين الدول العربية الأكثر فساداً، حيث احتل المركز (١٨) من (١٩) دولة في مؤشر مدركات الفساد بالدول العربية الصادر من منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ قبل الصومال فقط التي جاءت في مؤخرة الترتيب.
٣. أشار تقرير المراجع العام السوداني لعام ٢٠١٢ إلى أن كمية المال العام المهدر جراء الفساد يصل لأكثر من ١٣.٧ مليار دولار.
٤. ساهمت الصراعات والنزاعات السياسية الداخلية للظفر بالسلطة والثروة بشكل فاعل في هروب الاستثمارات الخارجية بالبلاد إلى دول أخرى وعزوف المستثمرين من الاستثمار في السودان، مما حرمه من النقد الأجنبي الذي كان سيأتي من جراء هذه الاستثمارات، الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات السوداني يعاني عجزاً مستمراً.
٥. تبني النخب الحاكمة في السودان لأسلوب الترضيات السياسية مع المسلحين الذين بإمكانهم أن يهددوا الأمن القومي للنظام الحاكم هو السبب الأساسي في عدم الاستقرار السياسي في السودان، إذ يسهل على أي فصيل نخبوي مستبعد من المشاركة في الحكم أن ينشق سياسياً ويبدأ حركات النهب المسلح والسرققة وهتك الأرواح.
٦. ضعف آليات المراقبة والمساءلة في السودان كان حافزاً لكثير من المفسدين لنهب وسرققة واختلاس أموال الشعب والدولة.
٧. أدى عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان إلى تركيز الإنفاق على القطاعات التي تضمن استمرار السلطة وتدفق الثروة كالإنفاق على القطاع العسكري، وإهمال القطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع الزراعي مما أفقد السودان ميزة التواجد بالأسواق الخارجية والمنافسة فيها وأضر ذلك بالأداء الاقتصادي السوداني بصفة عامة.
٨. ساهمت التغيرات الكثيرة في السلطة والثروة بين أفراد النظام الحاكم إلى إحداث اضطرابات اجتماعية وسياسية عميقة وحادة وسادت حالة من الاستياء والتذمر، والسبب في ذلك هو أن توزيع السلطة والثروة والامتيازات لا يحظى دائماً بقبول واسع النطاق.
٩. إهمال الإنفاق على تحسين مستوى المناطق الريفية والنائية في السودان تسبب في الإقبال الكبير على العاصمة الخرطوم وجعلها تثن من شدة الزحام والفوضى مما تسبب في انتشار الكثير من مظاهر الفساد الاقتصادي.

### التوصيات:

١. العمل على تشغيل الطاقات العاطلة في كل من القطاع العام والخاص والسعي الجاد لعمل مشروعات للخريجين للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة والفقر.
٢. إحكام الرقابة على المسؤولين والموظفين في القطاع العام وتطبيق أقصى العقوبات تجاه كل من تسول له نفسه العبث بأموال الشعب للقضاء أو التقليل من المبالغ الكبيرة المهجرة من جراء الفساد في هذا القطاع.
٣. إيقاف الصراعات والنزاعات السياسية الداخلية من أجل الظفر بالسلطة والثروة لخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية يستفيد السودان من وراءها من النقد الأجنبي للتخفيف من عجز ميزان المدفوعات.
٤. إيقاف أسلوب الترضيات السياسية مع المسلحين الذين بإمكانهم أن يهددوا الأمن القومي للنظام الحاكم، وإتباع الأساليب الحاسمة لكل من يهدد الأمن القومي حتى يتحقق الاستقرار السياسي.
٥. العمل على تحقيق تقدم وتطور ملموس لمكافحة الفساد في السودان لتحسن صورة السودان في المجتمعات والمنظمات الدولية مما ينعكس بصورة ايجابية على الأداء الاقتصادي بالداخل من جراء المنح والإعانات التي تأتي من المنظمات الدولية، بالإضافة إلى قدوم الاستثمارات الخارجية للاستثمار في السودان.

٦. العمل على إيقاف تركيز السلطة بين أفراد الحزب الحاكم للحد أو التقليل من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيقاف حالة الاستياء والتذمر السائدة بالمجتمع.
٧. العمل على خلق نوع من التوازن في الإنفاق على القطاعات المختلفة وتوجيه الاهتمام على القطاعات الاقتصادية الحيوية الهامة والتي يتمتع فيها السودان بميزة نسبية كالقطاع الزراعي حتى يعود السودان للظهور في الأسواق الخارجية والمنافسة فيها.
٨. الاهتمام بتطوير وتحسين مستوى المناطق الريفية والنائية وتوفير كل الخدمات وسبل العيش الكريم فيها لإيقاف الزحف الكبير نحو العاصمة الخرطوم مما يحد من مظاهر الفساد والفوضى المختلفة التي تنتشر بالعاصمة.

### المراجع:

١. أسامة السيد عبد السميع، الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع- دراسة فقهية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.
٢. الفيروز أبادي، قاموس المحيط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٤.
٣. بن لحسن الهواري، أثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ٦-٧ مايو ٢٠١٢.
٤. تقرير المراجع العام السوداني، ٢٠١٢.
٥. تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٢.
٦. خلف بن سليمان النمري، الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٩٩.
٧. رشاد حسن خليل، الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه)، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٥.
٨. شيبوط سليمان وسبخاوي محمد، مكافحة الفساد من منظور إسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠١١.
٩. مشتاق خان، دور المجتمع المدني وشبكات النصارى- الأتباع في تحليل الفساد، مؤتمر الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، ٢٤-٢٥ أكتوبر ١٩٩٧.
١٠. محمد ضيف الله بطانية، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية - الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام، دار الفرقان، عمان، الأردن، ١٩٨٧.
١١. منصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية - حالة الجزائر - بحث تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.
- 12.Hodess, Robin, Introduction in global Corruption Report 2004, Transparency International.
- 13.Johnston, M.,1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" paper presented to the Ninth Annual Bank Conference on Development Economics, The world Bank, Washington DC.,30 April – 1 may.
- 14.Werlin, Herbert H, poor Nations, Rich Nations: Atheory of Governance, public Administration Review, Vol 63, Issue, 3,2003.